



مجلة الدراسات الإيرانية
Journal for Iranian Studies

مجلة الدراسات الإيرانية

دراسات وأبحاث علمية متخصصة

مجلة علمية ربع سنوية محكمة تصدر باللغتين العربية والإنجليزية

السنة الثانية - العدد السادس - مارس 2018

تصدر عن



RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies
www.rasanah-iiis.org

النزعة المذهبية في السياسة الخارجية الإيرانية وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري

د. قاسمي سعيد

أستاذ العلاقات الدولية بكلية العلوم السياسية
والعلاقات الدولية بجامعة الجزائر 3 - الجزائر

شهدت السياسة الخارجية الإيرانية منذ وصول الخميني إلى السلطة في 1979 تحولات مهمة، كان الأبرز منها الدور المستجد والمؤثر للقيادات الدينية في تحديد توجهات السياسة الخارجية الإيرانية، وإعادة توجيهها بما ينسجم مع تصورات القيادات الجديدة ورؤيتها للعالم التي كانت قائمة على القناعة بنصرة المستضعفين ضد الاستكبار، وبأهمية تصدير المذهب الشيعي، الذي عدّه البعض تماهياً مع النزعة القومية الفارسية الصفوية المعادية لجيرانها العرب السنة، وهو ما جسّدته السياسات الإيرانية في المنطقة العربية منذ تلك الفترة، التي شكّلتها النزعة المذهبية في أغلب حالاتها.



إنّ العَلاقات الجزائرية-الإيرانية لم تخرج عن السياق العام الذي طبع الرؤية الإيرانية للجوار العربي، فرغم الطابع التعاوني الذي ميز تلك العَلاقات، منذ عهد الشاه رضا بهلوي وحتى فترة ما بعد ثورة الخميني في 1979، والأدوار التي لعبتها الجزائر لصالح إيران منذ أزمة الرهائن الأمريكيين، ومحاولات الوساطة في الحرب العراقية-الإيرانية التي دفعت الجزائر ثمنها غالباً بإسقاط طائرة وزير خارجيتها المرحوم محمد الصديق بن يحيى في ربيع 1981، وتمثيل الجزائر للمصالح الإيرانية لدى الولايات المتحدة الأمريكية طيلة سنوات القطيعة بين البلدين، فإن ذلك لم يمنع إيران من أن تضع الجزائر ضمن دائرة الاستهداف في سياسات تصدير المذهب، مستهدفة بسياساتها الوحدة المذهبية للجزائر، عبر السعي لخلق نخب وأقليات مذهبية في الجزائر، تكون وسيلتها لتعميق نفوذها، ومبرراً للتدخل إذا استدعت الضرورة.

هذه الوضعية وما أنتجته من تداعيات على العَلاقات العربية-الإيرانية تدفع ل طرح عديد من الاستفسارات حول خلفيات النزعة التدخلية في السياسة الإيرانية تجاه محيطها العربي، وتداعيات تلك السياسة على الأمن والوحدة المذهبية في الجزائر. وتفترض الدراسة أن طغيان الصبغة المذهبية يعكس نفوذ القيادة الدينية في صنع وتحديد التوجّهات الكبرى للسياسة الخارجية الإيرانية. وإن نفوذ المرشد الأعلى للثورة يتزايد كلما كان مشروع «تصدير الثورة» محورياً في السياسة الخارجية الإيرانية وصعود منطق الثورة على منطق الدولة. كما تفترض الدراسة أن إيران تسعى لتغيير الخريطة المذهبية في الجزائر من خلال التشجيع على التشيع كانعكاس لتصور النخب الجديدة للعلاقة مع دول الجوار العربي، وأخيراً قد يؤدي اتساع دائرة التشيع في الجزائر نتيجة «تصدير الثورة» إلى خلق فتنة مذهبية وإلى تهديد الأمن القومي للجزائر. وفي هذا السياق تتناول هذه الدراسة العناصر الآتية:

أولاً: أثر النسق العَقدي في تحديد توجّهات السياسة الخارجية

إن دراسة وتحليل البعد الديني في السياسة الخارجية يضعه عديد من الباحثين على غرار وارنر ليفي ولويد جنسن ضمن دائرة تأثير الأنساق العَقدية على السياسة الخارجية للدول، «وأنّ تلك الأنساق العَقدية يمكن أن تكون مستمدة من أيديولوجيا دولة ما أو من عقائد⁽¹⁾ شعبيّة»⁽²⁾.

وكثيراً ما أدرج الاهتمام بتأثير البعد الديني ضمن البعد القيمي وتأثيره في رسم تصوّرات السياسة الخارجية، وذلك باعتباره الإطار العام الذي يشكل خلفية النظر والحكم على الأحداث والمواقف، بما يؤثر بشكل مباشر على العَلاقات الدولية بصفة عامة وفي

مجال السياسة الخارجية بصفة خاصة، وذلك لكونه يقع ضمن ما يسمى بالمحددات الداخلية للسياسة، ومن ثم فالدين يشكل أحد روافد النسق العقدي لأي بلد، ومن ثم يصير للدين تأثير مباشر على صناعة التصورات، أما البعد المذهبي الذي لم تهتم به الدراسات الغربية فهو مستوى أضيق من البعد الديني بحيث يتم عبره حصر الانتماء في مذهب محدد، ومن ثم يعدّ البعد المذهبي⁽³⁾ جزءاً من البعد الديني.

ويتطور النسق العقدي للقائد السياسي بطريقة تدريجية، ومن خلال عملية طويلة تتأثر بشكل التنشئة الاجتماعية والسياسية للقائد السياسي، والمؤثرات الدينية، والخبرات الشخصية، ومستوى التطور الثقافي والتعليمي وغيرها. وتؤدي هذه المؤثرات بالقائد إلى تطوير مجموعة متكاملة من العقائد السياسية عن البيئة المحيطة به. ويضطلع النسق العقدي بوظيفتين مهمتين بالنسبة إلى القائد السياسي: الأولى هي مساعدته على استيعاب المعلومات الآتية من البيئة. أما الثانية فهي أن النسق العقدي يقدم إلى القائد السياسي منهجاً لاتخاذ القرار.

ويذهب لويد جنسن إلى أن النسق العقدي للدولة من شأنه التأثير على تصور الدولة لما يحدث في النسق الدولي، ومن ثم يصير بمثابة الشاشة الإدراكية التي يتم من خلالها تجاهل بعض الأحداث، أو إعادة تفسيرها بما يجعلها متوافقة مع ذلك النسق العقدي، وكذا المساعدة على استمرار سياستها الخارجية واستقرارها، كما أن الأنساق العقدية الوطنية تستخدم كأداة لتبرير خيارات تلك السياسة (لأن تلك الخيارات تبنى عادة على تفسير مصالح الأمن الوطني)، كما تستخدم تلك الأنساق استخداماً دعائياً لتبرير السياسات المتبعة، وإقناع الآخرين بصحتها، وتوظف كذلك لدعم الوحدة الوطنية للدولة، ومن ثم تعدّ من أهم العوامل في تطور القومية والهوية الوطنية المستقلة وبالذات في الدول النامية⁽⁴⁾. وتأكيد جنسن هذا لا يبدو أنه تختص به الدول النامية فقط، وإنما تكون ملامحه أكثر بروزاً بالمقارنة مع الدول الديمقراطية الغربية، التي تبنت الحداثة، بحيث يظل تأثير البعد الديني قائماً على غرار ما يحدث في الولايات المتحدة كدولة أكثر حداثة.

وضمن هذا التصور الذي يؤكد على أهمية مدخل دور الأنساق العقدية في السياسة الخارجية، يذهب وارنر ليفي (Werner Levi) إلى أن هناك حالتين تؤثر فيهما الأنساق العقدية الوطنية تأثيراً كبيراً في صياغة خيارات السياسة الخارجية، الحالة الأولى تبرز في أثناء الثورات، أما الحالة الأخرى فهي حالة النظم التي تتركز فيها سلطة اتخاذ القرار في يد مجموعة قليلة من الأفراد، وعلى وجه التخصيص إن كانت تلك المجموعة تعتقد أيديولوجيا ثورية⁽⁵⁾، ولذلك فقد تصورنا أن ذلك يشكل مدخلاً مهماً لدراسة السياسة

الخارجية الإيرانية التي أعقبت ثورة الخميني وما نتج عنها من تداعيات، بحيث إنها ارتكزت بشكل كبير على المحدّد «المذهبي»، وهو ما يؤكده لويد جنسن بقوله: «إنه ومع وصول الخميني إلى السلطة في 1979 أصبح الدور الذي يقوم به رجال الدين في السياسة الخارجية أكثر وضوحاً»⁽⁶⁾، وأكثر تأثيراً في رسم تلك السياسة وتوجيهها، بما يتناسب مع تصوّر الدور القومي لدى دوائر صناعة القرار الإيراني.

وإذا كان للبعد الديني تأثير على صياغة أهداف السياسة الخارجية، فإن هذا التأثير بالنسبة إلى الحالة الإيرانية مثله البعد الطائفي الذي كان حاسماً في الترويج لأيديولوجيتها في الخارج واتخذ وسائل لتحقيق ذلك، منها الدعاية، أو تشجيع ثورات الأقليات الشيعية، ومساندة التنظيمات أو الأحزاب أو الحركات التي تعتق المذهب الشيعي مثل حزب الله في لبنان. ويبرز تأثير البعد المذهبي بالنسبة إلى إيران بصورة مباشرة في دور «المدافع عن العقيدة»⁽⁷⁾، والدولة صاحبة هذا الدور إذا قبلت إقصاء تلك العقيدة من أولوياتها لصالح أهداف أخرى تم التشكيك في عقيدتها.

ورغم أهمية البعد المذهبي في الحالة الإيرانية (والبعد الديني بشكل عام) لكن يجب التأكيد على أنه من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، تفسير السياسة الخارجية، لأي دولة من الدول ببعده مذهبي أو ديني فقط أو مصححي فقط. فهناك تداخل بين مختلف الأبعاد في السياسة الخارجية، وكثيراً ما يوظف البعد الديني أو المذهبي لخدمة المصالح الأخرى للدولة.

ثانياً: ملامح السياسة الخارجية الإيرانية بعد ثورة الخميني في 1979

تحددت ملامح السياسة الخارجية الإيرانية من خلال عدد من الاعتبارات يمكن تناولها على النحو الآتي:

1- «المذهبية» كمحدّد للسياسة الخارجية الإيرانية

يلعب المحدّد المذهبي دوراً مهماً في رسم وتوجيه السياسة الخارجية، ذلك أن تلك السياسة ظلت تسترشد بالمحدّد «المذهبي» في رسم معالم تفاعلها تجاه محيطها القريب، أو ما يسمى بالدائرة الإسلامية، ثم محيطها البعيد. وقد وظفت الجمهورية الإسلامية نظرية «ولاية الفقيه» في بناء سلطتين متوازيتين في حكم البلاد، واستسخت إرث الدولة الصفوية فكرياً ومؤسسياً، ممثلة في «سلطة الثورة/الأيديولوجيا»، وسلطة «الدولة/السياسة»، إذ تأتي في القمة سلطة الثورة الدينية في منصب المرشد الديني الأعلى، وبعدها سلطة الدولة المدنية في منصب رئيس الجمهورية... وعلى هذه القاعدة

تجيد إيران الانتقال بين الديني (الثورة) والسياسي (الدولة)، ووضعة المصالح المذهبية فوق كل اعتبار»⁽⁸⁾، وتلعب مؤسسة القيادة (الولي الفقيه) دوراً مفصلياً في رسم كل السياسات الحكومية، وعلى رأسها السياسة الخارجية والدفاع الوطني بحسب ما ينص عليه الدستور الإيراني.

وإذا كانت السياسة الخارجية الإيرانية قد طبعتها العالمية بحسب ما جاء في مضامين الدستور الإيراني بداية من المادة 152 (الدفاع عن حقوق جميع المسلمين)، والمادة 154 (دعم النضال المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين في أي نقطة في العالم)، فإن هذه المواد تشدد على الهوية الإسلامية «المذهبية» لإيران، ومهمّة الدفاع عن المسلمين باعتبار إيران بداية المشروع الإسلامي على حد قول الخميني. وهكذا فإن سياستها تمتد لتشمل كل المسلمين بهدف توحيدهم تحت راية ولاية الفقيه، وهو المعنى الذي أكدّه لاريجاني في كتابه «أم القرى»⁽⁹⁾. إن هذه المادة تعطي الحق لإيران في التدخل في شؤون الدول الأخرى لتحقيق هذا الهدف، بما يعني أنه مهما كانت هذه الوسائل فلن تخرج عن إطار التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى التي يوجد فيها هؤلاء المسلمون، أما المادة 154⁽¹⁰⁾ فهي تتجاوز إطار الهوية الإسلامية لتمتد وتشمل كل المستضعفين أينما وجدوا في هذا العالم الواسع.

ومن خلال تفحص محتوى الدستور الإيراني يبرز أن سياسة إيران الخارجية ما هي إلا نتاج الأيديولوجيا الثورية التي تبنتها النخب الدينية الجديدة، التي تعتمد المذهب الشيعي الاثنا عشري مرجعاً لها، ومن ثمّ فقد شكّلت إيران عن طريق هذه الأيديولوجيا سلوكها السياسي أولاً عن طريق أيديولوجيا التمديد، وثانياً في ما يتعلق بالخطاب الديني المذهبي، ومبدأ تصدير الثورة الإيرانية⁽¹¹⁾، الذي صاغ الملامح الكبرى لسلوك الدولة الإيرانية في محيطها العربي والإسلامي تحديداً، خصوصاً أن الشعارات «البراقة» التي رفعتها تلك النخب تفاعلت معها الملايين من المحبطين في العالم الإسلامي، المتطلعين إلى «مشروع» يستنهض الهمم، ويستثمر طاقات الدول والمجتمعات، ويعظم مفهوم التعاون بينها بعد نكسات المشاريع «القومية» وتناقص طاقاتها ودافعيّتها القادرة على تفعيل الحراك المطلوب⁽¹²⁾، وهو ما جعل تلك الشعارات ذات جاذبية للكثيرين، خصوصاً من شعوب الدول البعيدة عنها، جغرافياً وثقافياً وطائفيّاً على غرار ما عرفته شعوب المغرب العربي.

2- دور مرشد الثورة في تحديد توجّهات السياسة الخارجية الإيرانية

اختص الدستور الإيراني المرشد الأعلى للثورة بمكانة هامة باعتباره السلطة العليا

في البلاد، وله دور مهمّ في تصميم وتوجيه السياسة الخارجية الإيرانية، باعتبارها ضمن مجمل سياسات الدولة التي يشرف على توجيهها، وبسبب موقعه كأعلى مرجعية دينية، فإن ذلك يجعل البعد الديني-المذهبي-محورياً في تلك السياسة التي حدّد الدستور الإيراني ملامحها العامة.

ومن المهمّ في هذا الإطار أن نشير إلى أن ولاية الفقيه والأسس الفلسفية التي تستند إليها فكرة الحاكمية، تؤديان إلى توسيع حدود سلطة المرشد ونطاقها في السياسة الخارجية، بمعنى أن مفهوم السلطة حسب مضامين هذه المفاهيم لا يتقيد بقيود دستورية أو قانونية. وقد أظهرت خطب الخميني وكتاباتاته بوضوح حدود سلطة الولي الفقيه بوصفها أوسع مما حدّده لها الدستور، ويكفي مراجعة كتابه «ولاية الفقيه والحكومة الإسلامية»، ليتجلى لنا بوضوح أن سلطة الولي الفقيه لا حدود لها، وأن الدستور لا يحدّد صلاحيته ولا يقيد سلطته أو يضبطها⁽¹³⁾، بل الصحيح هو أن المرشد فوق الدستور، يحذف أو يجمد أو حتى يسقط ما يشاء من مواده ومبادئه، وحسب ما يراه ضرورياً.

ولا تستبعد بعض الدراسات التاريخية تأثير التاريخ السياسي لإيران وموروثها الحضاري في تحديد الصلاحيات الموسعة للمرشد أو للولي الفقيه، والتي تؤكد أن صانع القرار في السياسة الخارجية كان دائماً محصوراً في الملوك إلى درجة اندماج تلك القرارات بطبيعة ومزاج الملوك وصفاتهم الشخصية من دون اعتبار لأي مصلحة خارج ذواتهم وطموحاتهم. ومن ثمّ فإن السلطات المطلقة للمرشد الحالي هي بمثابة استتساخ للتجربة التاريخية لإيران، والتي تم بموجبها منح الولي الفقيه أو المرشد مكانة محورية ودوراً حاسماً في توجيه السياسة الخارجية، وخصوصاً في القضايا العليا حسب الدستور الإيراني لعام 1979، والتي جاءت متضمنة في المواد 57 و110 من نفس الدستور⁽¹⁴⁾، الذي يؤكد دور الولي الفقيه في الإشراف على السلطات الثلاث.

وجدير بالذكر أن تأثير القيادة السياسية في صنع القرار يتعاظم في إيران بوصفها دولة نامية بما جعل تلك السياسة تصطبغ بالعوامل الشخصية على حساب الإطار المؤسسي الذي يميز الدول الديمقراطية.

وفي إحدى رسائل الخميني لخامنئي في ديسمبر 1988 تحديد لصورة ولاية الفقيه المطلقة وإطارها المرجعي كما يراه الإمام الخميني، التي جاء فيها: «... ولا بد أن أوضح أن الحكومة شعبة من ولاية رسول الله صلى الله عليه وسلم المطلقة، وواحد من الأحكام الأولية للإسلام، ومقدمة على جميع الأحكام الفرعية حتى الصلاة والصوم والحج... وتستطيع الحكومة (ولاية الفقيه) أن تلغي من طرف واحد الاتفاقات الشرعية التي تعقدها مع الشعب إذا رآها مخالفة لمصالح البلد والإسلام... إن الحكومة تستطيع أن

تمنع مؤقتاً في ظروف التناقض مع مصالح البلد الإسلامي إذا رأت ذلك، أن تمنع الحج الذي يعدّ من الفرائض المهمة الإلهية»⁽¹⁵⁾.

3- تصدير الثورة والمذهب الشيعي كأداة في السياسة الخارجية الإيرانية

يعني مفهوم «تصدير الثورة» تصدير النموذج الإيراني ممثلاً في المذهب الشيعي خارج حدود الدولة الإيرانية، وخصوصاً في حدود ما يسمى بالدائرة الإسلامية، التي رأت إيران أنها المستهدفة بنشر المذهب الشيعي، لأن إيران تعتقد بأن ثورتها هي تجسيد الدولة الإسلامية التي طال انتظارها، كما أنها ترى نفسها نموذجاً للمسلمين، ومثلاً للإسلام، ولا بد لها من قيادة العالم الإسلامي⁽¹⁶⁾.

وقد كان منطلق «الثورة» الذي استندت إليه السياسة الخارجية الإيرانية منذ نجاح ثورة الخميني في عام 1979، المحرك لمحاولات دولة الملالي في إيران لنشر مشروعها الإقليمي التوسعي، ذي البعد الطائفي، واستثمرت إيران كثيراً من مواردها وأموال الشعب الإيراني في إنشاء أذرع أيديولوجية لها في عديد من الدول تأتمر بأمر قادة الحرس الثوري الإيراني، بعيداً عن ولاءاتها الوطنية، مستخدمة شعارات فضفاضة من قبيل الدفاع عن المظلومين والمضطهدين، وحماية الأقليات، وهي عقيدة مستمدة من أقوال قائد الثورة الإيرانية «آية الله الخميني»، الذي قال عام 1980م ما نصه: «نحن في جمهورية إيران الإسلامية سوف نعمل بجهد من أجل تصدير ثورتنا للعالم، وأنه بمقدورنا تحدي العالم بالأيديولوجيا الإسلامية». وقال أيضاً: «نحن نهدف إلى تصدير ثورتنا إلى كل الدول الإسلامية، بل إلى كل الدول حيث يوجد مستكبرون يحكمون مستضعفين»⁽¹⁷⁾، فهذه السياسات المعلنة للدولة الإيرانية أسست لبعد طائفي في السلوك السياسي الخارجي الإيراني.

وكان مشروع تصدير الثورة محورياً بالنسبة إلى منظري الثورة الإيرانية⁽¹⁸⁾، جسده التدخل المباشر وغير المباشر في عدد من الدول (لبنان، الجزائر، مصر، تونس، أفغانستان، السودان، البوسنة...)، بمعنى أن الثورة الإسلامية وأكثر من فضائها الشيعي يجب أن تتمدد في كل العالم الإسلامي⁽¹⁹⁾، بل وأكثر من ذلك فإن الثورة الإيرانية عمدت إلى تشجيع الأقليات الشيعية في المشرق العربي على المطالبة بحقوقهم السياسية.

ويؤكد الدستور الإيراني مشروعية التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وبشكل صريح، فلقد جاء في الفصل الأول المعنون بـ«الأصول العامة» في المادة الثالثة (المادة 3) بأنه من أجل الوصول إلى الأهداف المذكورة في المادة الثانية، تلتزم حكومة جمهورية إيران بأن توظف جميع إمكانياتها لتحقيق ما يلي: ومن الأهداف ما جاء في

الفقرة السادسة عشرة ما نصه: «تنظيم السياسة الخارجية للبلاد على أساس المعايير والالتزامات الأخوية تجاه جميع المسلمين، والحماية الكاملة لمستضعفي العالم». أيضاً جاء في الفصل العاشر «السياسة الخارجية» في المادة الرابعة والخمسين بعد المئة ما نصه: «تعدّ جمهورية إيران سعادة الإنسان في المجتمع البشري كله قضية مقدسة لها، وتعدّ الاستقلال والحرية وإقامة حكومة الحق والعدل حقاً لجميع الناس في أرجاء العالم كافة، وعليه فإن جمهورية إيران الإسلامية تقوم بدعم النضال المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين في أي نقطة من العالم»⁽²⁰⁾. هذه المواد الدستورية تتبنى صراحةً مبدأ التدخّل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى تحت غطاء دعم ما يسمى المستضعفين، وهو مصطلح مضلل يهدف إلى التأثير العاطفي على الرأي العام وخصوصاً الشيعة منهم، والذين ترى إيران نفسها مسؤولة عنهم أينما كانوا عبر العالم، ويرون في إيران تجسيداً لدولة الحق.

وعلى الرغم من ادعاء البعض بتراجع موقعها في سلم أولويات تلك السياسة منذ بداية عقد التسعينيات، وحتى بداية العشرية الجديدة من القرن الواحد والعشرين بسبب حالة الحصار التي فرضت على النظام الإيراني، وتداعيات الملف النووي الذي أصبح القضية المركزية الأولى في السياسة الإيرانية، فإن مسألة «تصدير الثورة» لا تغيب عن المشهد العام للسياسة الخارجية الإيرانية، التي استعملت لأجلها الأداة العسكرية والدعم المالي وبدرجة أقل القوة اللينة (الإقناع والدبلوماسية)⁽²¹⁾.

والواضح أن إيران جعلت من الميليشيا المذهبية أداة رسمية لهذا الدور⁽²²⁾، وإذا عددنا أن الميليشيا المذهبية المسلحة (على غرار ما عرفه العراق ودول أخرى) هي نقيض للدولة ومصدر تهديد لوحدها وسيادتها، فإنه يصبح من الواضح أن استثمار إيران لكثير من مواردها لنشر هذه التنظيمات وتمويلها في الدول العربية، ضمن منطق تصدير الثورة، الذي سيطر على مدركات صنّاع القرار، إنما هو بهدف إضعاف هذه الدول⁽²³⁾، بما يمكنها من استخدام هذه التنظيمات كأداة للتدخل فيها، والتأثير في سياساتها وخياراتها المحلية والخارجية، وكان آخر تجليات هذا التأثير امتناع لبنان في يناير 2016 عن التوقيع على قرار الجامعة العربية، المتعلق بإدانة إيران وحزب الله بالإضافة إلى سيطرتها على مفاصل صناعة القرار في العراق عبر الأحزاب الطائفية والأزرع العسكرية⁽²⁴⁾، ممثلة في ما عُرف بالحشد الشعبي، الذي صار التنظيم العسكري الموازي للجيش النظامي، والذي يآتمر بأوامر قيادات ذات ولاء مطلق للمرجعيات الدينية أو بأوامر قادة عسكريين إيرانيين على غرار القائد في الحرس الثوري قاسم سليمانى.

ثالثاً: تداعيات السياسة المذهبية الإيرانية على الأمن القومي الجزائري تُعدّ الجزائر نموذجاً حياً على مدى تأثير النزعة المذهبية على أمن بعض الدول، ويمكن أن نتناول تداعيات السياسة المذهبية على الأمن القومي الجزائري من خلال العناصر التالية.

1- البعد التاريخي في العلاقات الجزائرية-الإيرانية

عرفت العلاقات الجزائرية-الإيرانية محطات عديدة، تألقت تارة وتدهورت في مرات عديدة، ذلك أنّ إيران بمشروعها التوسعي لم تتحوّل إلى قوة تقلق المشرق العربي ودول الخليج العربي، بل تحوّلت إيران لدى انتصار ثورتها إلى مصدر قلق حتى للدول المغاربية. فمِنذ نجاح «الثورة الخمينية» في 1979 أبدت الجزائر تأييدها للنظام الجديد في طهران، وتوثقت العلاقات بين البلدين بعد ذلك، وكانت ذروتها زيارة الرئيس الجزائري الأسبق الشاذلي بن جديد طهران عام 1982 خلال الحرب العراقية-الإيرانية، وقبول الجزائر تمثيل ورعاية المصالح الإيرانية في أمريكا بعد قطع العلاقات بين طهران وواشنطن في 7 أبريل 1980، وبالإضافة إلى ذلك فإن ما يمكن تسجيله هو دور الجزائر البارز في الإفراج عن الرهائن الأمريكيين⁽²⁵⁾ عقب احتلال السفارة الأمريكية في طهران في 4 نوفمبر 1979، ولعبها كذلك دوراً مهماً في الوساطة بين البلدين خلال الحرب العراقية-الإيرانية (1980-1988)⁽²⁶⁾، وقد دفعت الثمن باهظاً على إثر تحطم طائرة وزير الخارجية الجزائري محمد الصديق بن يحيى في 3 مايو 1982 ومقتله على الحدود العراقية-التركية.

وإن كانت بعض الدراسات تشير إلى أن التقارب الجزائري-الإيراني فرضته الضرورة والمصلحة وحركته الرغبة في زيادة التنسيق والعمل المشترك في إطار منظمة أوبك، فإن التحوّلات التي شهدتها السلوكيات أو السياسات الإيرانية في المنطقة العربية إجمالاً ومن بينها الجزائر، القائمة على فكرة «تصدير الثورة»، سرعت بإثارة المخاوف في علاقات البلدين، في ظل الخبرة التاريخية التي تؤكد أن إيران عادة ما يغلب على سلوكها الطابع الأيديولوجي الذي لا يتعارض مع مصالحها البراغماتية، وتغليبها «منطق الثورة»- عند تعاملها مع جوارها العربي- على «منطق الدولة» الذي يحكم سلوكياتها تجاه الدول الغربية. إنّ احتكام السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الجزائر لمنطق الثورة تسبّب في حالة التوتر التي عرفتها العلاقات بين البلدين منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، فقد عدّت الجزائر ما قامت به إيران تدخلاً في شؤونها الداخلية، وتحديداً «مسانديتها» العلنية للجهة الإسلامية للإنقاذ المحظورة، ودعمها سياسياً وإعلامياً، والاستقبال الرسمي

الذي حظي به زعيم الجبهة الإسلامية للإنقاذ عباسي مدني في إيران، ولقائه بمرشد الثورة الإيرانية علي خامنئي، وهذا ما جعل الدوائر الجزائرية تتخوَّف من العلاقة الناشئة بين الحركة الإسلامية الجزائرية والنخب الحاكمة في إيران، وهي العلاقات التي يؤكدُها الموقف الإيراني من إقدام الجزائر على إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية التي فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ في يناير عام 1992، بحيث احتجَّت إيران على ما أقدمت عليه السلطات الجزائرية، ووصفت ذلك بـ«المسلكية الطاغوتية» كما سمتها طهران، ولم تتوانَ إيران في وصف اغتيال الرئيس الجزائري محمد بوضياف بأنَّه اغتيال طاغية، كما صرَّح بذلك رجل الدين أحمد جنتي في إحدى خطبه في جامعة طهران⁽²⁷⁾.

وما زاد مخاوف السلطات الجزائرية من السياسة الإيرانية أن طهران وعدت الحزب المحل بمبلغ 5 ملايين دولار في حال وصوله إلى السلطة، ومن دون أن تكشف أسباب هذا الدعم على الرغم من الاختلاف المذهبي بين الجبهة التي تتخذ من السلفية منهجاً، وهو ما تعدُّه إيران «مذهباً» معادياً لمذهبها الرسمي الاثنا عشري الذي تسميه «مذهب آل البيت»، وقد أسفر هذا التدخل الإيراني عن اتخاذ الجزائر قراراً بإبعاد 7 دبلوماسيين إيرانيين من بينهم الملحق العسكري والثقافي ومساعد السفير، في إطار قرار تخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي، قبل أن تقدم الجزائر على سحب سفيرها وعدد من الدبلوماسيين في أوائل 1992 بعد قيام إيرانيين بمحاصرة السفارة الجزائرية وبيت السفير بطهران⁽²⁸⁾، وهي الحادثة التي أظهرت ما يمكن أن تصل إليه الممارسات الإيرانية إن لم يتم ردعها بردّ قوي، ولذلك جاء القرار الحاسم من السلطات الجزائرية وهو قطع العلاقات بصفة نهائية في شهر مارس من عام 1993 إبان حكم ما عُرف آنذاك بالمجلس الأعلى للدولة، الذي كان رئاسة جماعية بقيادة محمد بوضياف الذي اغتيل في يونيو 1992 وتم تعويضه بنائبه علي كافي⁽²⁹⁾.

وقد شهدت فترة الرئيس علي كافي وخليفته اليمين زروال محاولات خاصة من الجانب الإيراني لأجل تصحيح مسيرة تلك العلاقات، إلا أنها باءت بالفشل، بسبب تمسك الجزائر باتهام إيران بدعم المسلحين الإسلاميين مادياً ومعنوياً وسياسياً وإعلامياً، وتورط إيران في علاقات مباشرة مع الجماعات الإرهابية، وذلك عبر عديد من وكلاء النظام الإيراني في لبنان ممثلاً بحزب الله، الذي كان له علاقات مع بعض قيادات الجماعات الإرهابية، إذ قدم لهم دعماً على مستويي التنظيم والتدريب، ومن ثمَّ ظلت العلاقات بين البلدين في حالة جمود وتوتر، خصوصاً أن الحالة الأمنية للجزائر لم تكن تسمح لها بالإقدام على تطبيع العلاقات مع إيران التي لم تكن لتتوانى في استغلال تلك العلاقات واستخدامها مدخلاً لتفعيل تعاونها مع تلك الجماعات المتطرفة⁽³⁰⁾.

وقد استغلّت إيران في سياق محاولات تغلغلها في أوساط المجتمع الجزائري ذلك التعاطف الذي أظهره الجزائريون تجاه الثورة الإيرانية عام 1979، ووصل إلى حدّ دعم إيران ضد العراق في بعض الأوساط، من خلال مقارنته وتشبيهه الثورة الإيرانية بالثورة الجزائرية، وعلى اعتبار أن الشعبين الجزائري والإيراني وقفا في وجه القوى الإمبريالية الكبرى.

والملاحظ أن العلاقات بين البلدين عادت لتعرف تحسناً بوتيرة تصاعديّة، مع انتخاب بوتفليقة لرئاسة الجزائر عام 1999، وتبنيّه لسياسة الوئام المدني التي باركتها إيران وأعلنت تأييدها لخطوات بوتفليقة في سياق تحقيق المصالحة الوطنية، وبسبب أن الرئيس بوتفليقة كان يسعى للحصول على تأييد ومباركة خارجية للخطوات التي أقدم عليها نظراً لهشاشة الدولة آنذاك، فقد تم تجسيد هذا التوجه باللقاء التاريخي بين الرئيسين عبد العزيز بوتفليقة ومحمد خاتمي، الذي فسح المجال لإعادة تطبيع العلاقات بين البلدين، التي شهدت عودة للمد الشيوعي في الجزائر، إذ ولأول مرة يعلن الشيعة في الجزائر عن وجودهم الفعلي بإجراء احتفالية بيوم عاشوراء على غرار بقية شيعة العالم، وكان ذلك تحولاً لافتاً أعطى إشارة إلى وجود تحولات مهمّة واختراق أكيد للوحدة المذهبية للجزائر من طرف إيران، بتمكّنها من خلق خلايا شيعية في أوساط المجتمع الجزائري، رغم مذهب السني المالكي الذي جسّد وحدة المجتمع الجزائري المذهبية عبر العصور.

2- إيران والتمدّد الشيعي في الجزائر

عرفت المذهب الشيعي منذ عهد الدولة الرستمية بين 761 و908م (بين 144 و296هـ)، ثم أعقبها تأسيس الدولة الفاطمية، التي مارست -حسب العلامة ابن خلدون- التشيع القصري ضد سكان المغرب العربي، لأن أهل المغرب عامة (بعرّهم وعجمهم) كانوا يدينون بالمذهب المالكي منذ أول انتشار الإسلام، والمذهب الشيعي كان دخيلاً على أهل المغرب وجاء متأخراً (بداية القرن الرابع)، وفرض بقوة السلاح من قبل دولة الفاطميين التي استطاعت تشيع قبائل كتامة الأمازيغية التي كانت عماد هذه الدولة الشيعية، وحاولت جاهدة تشيع باقي أهل دول المغرب الإسلامي، فقتل أنصارها أعيان المذهب المالكي ولاحقوهم وشردوهم. ويشير ابن خلدون في تبرير لمقولته بسنيّة أهل المغرب العربي في مقدمته في الفصل السابع من الباب السادس من الكتاب الأول المتعلق بالعلوم وأصنافها والتعليم وطرقه بالقول: «وأيضاً فالبدواة كانت غالبية على أهل المغرب والأندلس، ولم يكونوا يعانون الحضارة التي لأهل العراق، فكانوا إلى أهل الحجاز أميل

لمناسبة البداوة، ولهذا لم يزل المذهب المالكي غصًا عندهم»⁽³¹⁾، وهذا ما يدحض مقولة أن المذهب الشيعي متأصل في منطقة المغرب العربي والجزائر تحديداً، والذي يبرر به أهل الشيعة في إيران والمشرق العربي سعيهم لإعادة بسط نفوذ مذهبهم في الجزائر. وبحسب ما تشير إليه بعض الدراسات فإن فترات تمدد المذهب الشيعي في الجزائر تحدّد بأربع مراحل هامة:

أ- المرحلة بين 1962 و1979: اقتصر التشيع في هذه المرحلة على الجهود الفردية المعزولة من خلال النشاط الدعوي الذي كان يمارسه الشيعة من المشرق الذين استقدمتهم الجزائر للعمل في مختلف المؤسسات التربوية والتعليمية، خصوصاً الثانويات والجامعات. ومن الطبيعي أن تحصل بعض حالات التشيع لكنها تبقى محدودة جداً، وذلك يرجع إلى عدم وجود غطاء مؤسسي (سياسي/ديني) يرسم الخطط ويضع الاستراتيجيات، وأيضاً لغياب نموذج شيعي سياسي مؤثر في الساحة الإقليمية والعالمية، إضافة إلى تركيبة المجتمع السنّية⁽³²⁾، لذلك شهدت هذه الفترة ظهور مختلف تيارات الحركة الإسلامية السنّية في الجزائر كالأخوان المسلمين والسلفية بمختلف تشكيلاتها التنظيمية أو على الأقل من خلال قيادات دعوية، بينما لم نشهد أي حضور شيعي مماثل.

ب- المرحلة من 1979 إلى 2000: تميزت تلك المرحلة بصعود قوي لنموذج الثورة الإسلامية في إيران، وما صاحبه من شعارات وتحركات لتصدير الثورة، والدعاية لاستنساخ النموذج من طرف حركات الإسلام السياسي الذي مثله نموذج الجبهة الإسلامية للإنقاذ، التي كانت ترتبط أغلب قياداتها بمعرفة شخصية بالخميني، وكانت تحتفي كثيراً بأنصاره⁽³³⁾، وقد غلب على التشيع في الجزائر خلال هذه الفترة طابع التشيع السياسي، وهو تشيع عاطفي غير مؤسس على قناعات فكرية ومذهبية، وإنما ينتشر من خلال بريق النموذج وسطوة التجربة الإيرانية، خصوصاً في ظل الرؤية التي سيطرت على المجتمع الجزائري والتي تشبه الثورة الإيرانية بالثورة الجزائرية.

ج- المرحلة من 2000 إلى 2011: وهي مرحلة الذروة في صعود المد الشيعي، فقد أضيف إلى عامل انتصار الثورة الإيرانية عامل آخر يمثل وترًا حساسًا في وجدان الشعب الجزائري، نظرًا لارتباطه بالقضية الفلسطينية، إذ رفعت عملية الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان من أسهم حزب الله لدى عموم الجزائريين، فقد زاد من هذا الصعود النتيجة التي أسفرت عنها حرب 2006 بين الحزب وإسرائيل، وقد شهدت هذه المرحلة نشاطاً محموداً لتشيع الجزائريين استثماراً في الحدثين البارزين⁽³⁴⁾. وما أسهم في زيادة الافتتان بالنموذج الإيراني الشيعي، التزايد المضطرد في الدور الإيراني في الشرق الأوسط، وقدرتها على إدارة ملفها النووي وتهديدات الرئيس أحمد بن جراد بحرق إسرائيل

في تحدٍّ رمزي من إيران للقوى الغربية، وهي معطيات ذات رمزية كبيرة، وذات أثر بالغ في الجمهور الجزائري.

د- المرحلة من 2011 إلى الآن: وقد تميزت هذه المرحلة بالظهور العلني لشيعة الجزائر واحتفالهم بأعياد عاشوراء وممارسة الطقوس الشيعية علانية في ولاية عين تموشنت غرب العاصمة، وصدور تصريحات من الزعيم الشيعي مقتدى الصدر والداعية لاحترام الحرية الدينية لشيعة الجزائر، ودعوته إياهم إلى عدم الخضوع⁽³⁵⁾، وهو ما قوبل بموجة غاضبة على المستوى الجماهيري أظهرت الرفض الشعبي لهذا التيار الوافد، بالإضافة إلى النشاط الحثيث للملحق الثقافي الإيراني في الجزائر أمير موسوي، الذي لعب دوراً بارزاً في الترويج للمذهب الشيعي في الجزائر⁽³⁶⁾.

والإشارة الأهم التي تعكس سعي المتشيعين الحثيث للانتشار بشتّى الوسائل تتجلى في نشاطهم الدعوي واقتحامهم المجال السياسي بطرق غير مباشرة، بمحاولة اختراق أحزاب سياسية، وتأسيس جمعيات وحسينيات على غرار تلك التي تقام فيها طقوس عاشوراء وإن بشكل مؤقت⁽³⁷⁾، فقد سُجِّل في عديد من الولايات وجود نقاط لإقامة شعائهم وطقوسهم، كان أبرزها ما عرفته ولاية عين تموشنت في الغرب الجزائري.

3- تداعيات نشر المذهب الشيعي على الأمن القومي الجزائري

جاء خبر «توقيف السلطات الجزائرية لـ 400 جزائري عائد من العراق وإيران بعد مشاركتهم في طقوس عاشوراء في كربلاء بالعراق وإيران في نوفمبر 2017، على إثر العثور على منشورات تشيد ببعض الرموز والقيادات السياسية الشيعية»⁽³⁸⁾، ليعيد طرح الجدال حول الدور الإيراني في زعزعة الاستقرار والوحدة المذهبية الجزائرية، ويستدعي المخاوف القديمة من التمدد الشيعي وتداعياته على الأمن القومي الجزائري. ويمكن الإشارة إلى أهم تلك التهديدات على النحو الآتي:

أ. التأثير على وحدة المجتمع الجزائري وتماسكه: إن ملف التشيع وسعي إيران لتصدير مذهبها إلى الجزائر يتجاوز كونه قضية فردية تتعلق بتغيير المذهب، لكن الوضع يتجاوز ذلك بكثير، فهو يتعلق بقضية تعدد من صميم الأمن القومي الجزائري، بحيث إن خلخلة الخريطة المذهبية التي تميز الجزائر منذ قرون كفيلة بالمساس بأمنها القومي من خلال تأثيرها على أمنها «العقائدي» والهوياتي، الذي ميزه الانسجام بشكل عام ما عدا التباين اللغوي الذي يميز منطقة القبائل بلغتها الأمازيغية عن غيرها من المناطق الأخرى، خصوصاً أن التجربة الإيرانية في كل من العراق وسوريا تكشف عن الكيفية التي تستخدمها إيران وتوظف عبرها علاقاتها بالأقليات والميليشيات الشيعية للتدخل.

وتزداد المخاوف من أن يكون التشيع دافعاً قوياً لإشعال حرب طائفية بالمنطقة⁽³⁹⁾، فأى تحوّل قد يحصل في الخريطة المذهبية الجزائرية بالإمكان أن يصبح القاعدة لإحداث شرح اجتماعي تصعب السيطرة عليه، خصوصاً إذا كانت هذه القوى الجديدة ذات ارتباط بقوى خارجية ومالية لها مثلاً هو الحال بالنسبة إلى علاقة الشيعة في الدول العربية مع المرشد الأعلى أو الولي الفقيه في إيران⁽⁴⁰⁾.

ب. ولاء بعض الجماعات لإيران في الداخل الجزائري: تزداد المخاوف من التشيع السياسي وما يرافقه من ولاء لأطراف خارجية بسبب طبيعة العلاقة بين إيران والمنتمين إلى المذهب الشيعي عبر العالم، فهي ترى نفسها وصية عليهم ولها معهم علاقة عضوية هي أشبه بعلاقة إسرائيل بيهود العالم، لا سيما أن ولاء الشيعة أينما كانوا إنما يكون للولي الفقيه في إيران، بحيث تظهر التجارب أن الأقليات الشيعية هي أكثر ولاءً للولي الفقيه ومن ورائه إيران من ولائهم لدولهم، وتلك معضلة ستجعل من السهولة استخدام هؤلاء المتشيعين ضدّ الدولة الجزائرية وأمنها القومي والمجتمعي، وقد دلت على ذلك التجربة مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحلّة التي انخرطت في علاقات مشبوهة مع النظام الإيراني، رغم التباين المذهبي بين الجبهة والنظام الإيراني⁽⁴¹⁾.

ج. إفساح المجال أمام التدخلات الخارجية: قد تتجح إيران في محاولات تشييع الأقلية «الأمازيغية» من خلال التركيز الإيراني على منطقة القبائل، عبر تحريض أمازيغ الجزائر لرفض البعد العربي للإسلام -وحيثما ستتقاطع خطة إيران مع خطط متطرفي الحركة البربرية الجزائرية- ومحاولة ربط التشيع أو المذهب الشيعي بالقومية الفارسية، ومن ثمّ فالتحوّل إلى المذهب الشيعي هو في نفس الوقت رفض للثقافة والهوية العربية للجزائر، التي يعارضها بعض المتطرفين من دعاة الأمازيغية، وهو ما يعمّق الشرخ من خلال إدماج المطالبين اللغوي والمذهبي، وهو ما سيفسح المجال واسعاً للتدخل الإيراني تحت ذريعة حماية الشيعة في الجزائر.

د. عسكرة الطوائف الشيعية في الداخل الجزائري: قد تتجح إيران في عسكرة بعض الميليشيات وضمان ولائها، ممّا قد يمثل تهديداً للأمن القومي الجزائري، وتستدلّ على ذلك بالتجربة الإيرانية مع شيعة العراق ولبنان واليمن. فالخبرة التاريخية تؤكد أن إيران التي تبدأ دعمها لنشر المذهب الشيعي ضمن منظور تصدير الثورة عبر نشر الكتب عن آل البيت، سرعان ما تنتهي إلى تشكيل ميليشيات دموية بهدف الإطاحة بأنظمة تصنف بمنظور الأيديولوجيا الإيرانية على أنها ضمن دائرة الأنظمة المتحالفة برموز الاستكبار العالمي، وضمن سياق الرؤية الإيرانية التي تقدم نفسها وصية على كل معتقي المذهب الشيعي عبر العالم، وهو ما يثير المخاوف الجزائرية من التمدد الشيعي، الذي يُضاف

إلى قائمة أخرى من التهديدات التي تستهدف الوحدة المذهبية واللغوية الهوياتية في الجزائر⁽⁴²⁾.

4- مواقف القوى الداخلية تجاه الدور الإيراني في الجزائر

لا شك أنّ المخاوف الجزائرية من التهديدات التي تمثلها السياسة المذهبية الإيرانية وجهودها في التبشير بالمذهب الشيعي في الجزائر ومنطقة المغرب العربي، إنما تبررها التجربة والخبرة التاريخية، ذلك أن إيران سبق لها أن تورطت في علاقات مشبوهة مع قيادات جبهة الانقاذ خلال عقد التسعينيات، وسعت لاستقطاب قيادات ذلك الحزب، رغم عدم الانتماء المذهبي إلى جبهة الإنقاذ لأهل الشيعة، ضمن رؤية واضحة هي محاولة جعل تلك القيادات وسيلة ومدخلاً للتأثير على صانع القرار السياسي الجزائري، ومحاولة منها لتأكيد هوية الدور الذي تتقمصه إيران، باعتبارها المدافع عن المستضعفين من المسلمين ضد «قوى الاستكبار»، ومن ثمّ فليس غريباً أن تكرر إيران التجربة متى أمكنها ذلك، وخصوصاً إذا تمكنت من زرع بذور أقلية شيعية في الجزائر ستكون قاعدة ارتكاز لها لتحويلها إلى ميليشيا مسلحة مثلما هو الشأن في دول عربية أخرى.⁽⁴³⁾، وهو الوضع أو السيناريو الذي لا يستبعد استنساخه في منطقة المغرب العربي والجزائر تحديداً.

في الواقع لا تملك السلطات الجزائرية أرقاماً محددة حول عدد الشيعة، بسبب اعتمادهم مبدأ «التقيّة» بحيث لا يظهرون للعلن إلا بعد التمكن من مقومات القوة، إلا أن مواقع إلكترونية محسوبة عليهم تقول إن «العدد قد يصل إلى حدود 100 ألف، بينما تقدر أرقام شبه رسمية العدد بأنه لا يتجاوز 5 آلاف تابع»⁽⁴⁴⁾.

ولكن تصريحات الزعيم الشيعي العراقي مقتدى الصدر في 2015، التي أبدى فيها دعماً لشيعة الجزائر، ودعوة أتباع المذهب الشيعي للتحرك والإعلان عن أنفسهم⁽⁴⁵⁾، دفعت السلطات الجزائرية إلى تجاوز ذهنية «الطابو» أو «المسكوت عنه». وكانت بداية التناول الرسمي للموضوع صدور بعض التصريحات من وزير الشؤون الدينية الأسبق غلام الله، الذي هوّن الحديث عن مخاطر «التشيع» في المجتمع الجزائري بحيث تُعدّ هذه المرة الأولى التي يجري فيها الحديث عن شيعة الجزائر.

ورغم محاولة السلطات الجزائرية حينها تأكيد عدم وجود خطر على الوحدة المذهبية في البلاد⁽⁴⁶⁾، فقد ظهرت مؤشرات تؤكد وجود تهديد ما في هذا الجانب، مثل الظهور المتكرر للمستشار الثقافي بالسفارة الإيرانية بالجزائر أمير موسوي، المتهم بالإشراف المباشر على عملية التبشير بالمذهب الشيعي في عديد من الأوساط الجامعية والمجتمعية⁽⁴⁷⁾، مما أثار عديداً من التساؤلات التي دفعت إلى إطلاق حملة كبيرة على

مواقع التواصل الاجتماعي دعت إلى طرد موسوي من البلاد، إلا أن السلطات الجزائرية لم تتجاوب مع تلك المطالب، وهو ما دفع الباحث أنور مالك إلى القول إنه على الرغم من مخاطر «الاستبصار» حسب تسمية الشيعة، لتحوُّل أهل السُّنَّة إلى المذهب الشيعي، والتي «تبدأ بالانحراف عن المالكية (المذهب الرسمي للنظام الجزائري)، وتنتهي بالردَّة عند الجماعات السلفية الأخرى والواسعة الانتشار بين الجزائريين... فقد سجَّلنا التفاوض عن الظاهرة بدرجة تثير الشبهات لدى النظام الجزائري»⁽⁴⁸⁾، وهو الموقف الذي يكشف عن استهانة السلطات الجزائرية بالظاهرة وتداعياتها على أمنها القومي، قبل أن تأتي تصريحات بعض العلماء المشاركين في مؤتمر القدس بالجزائر، الذي كان تحذيراً شديد اللهجة بأن «الجزائر بلد مالكي، اتركوا أهل السُّنَّة لمذهبهم»، وبعده وزير الشؤون الدينية الجزائري الحالي الدكتور محمد عيسى الذي قال إن الجزائر لا تقبل أي مرجعية أخرى غير المرجعية السُّنَّية، رغم أن الدستور الجزائري ينص على حرية المعتقد، وتؤكد المادة 42 منه على أنه «لا مساس بحرية المعتقد، وحرمة حرية الرأي. حرية ممارسة العبادة مضمونة في ظل احترام القانون».

والمبررات التي جعلت التحذير من خطر التشيع يطرح بشكل علني، تكشف عن إدراك جديد لطبيعة التهديد الذي يمثله السلوك الخارجي الإيراني تجاه الجزائري، فلم تبق التحذيرات حبيسة الأوساط غير الرسمية من شخصيات سلفية، وكذا بعض الصحف الوطنية، بل انتقل إلى اعتراف واضح من شخصيات رفيعة في الحكومة الجزائرية، التي عبّرت بوضوح عن وجود خطر تشيع حقيقي يهدد المجتمع الجزائري، فقد تجاوزت المسألة هنا طابعها الصراع الفكري ضمن ثنائية السلفية-الشيعية، أو طابع التوجس من الأدوار التي تلعبها الجمهورية الإيرانية في كامل المنطقة، بل أصبح تهديداً واقعياً تحمله خطابات الأمنة الصادرة عن السلطات الجزائرية، خصوصاً وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، بحيث امتد النقاش من المستوى المحلي إلى المستويين الإقليمي والدولي بانخراط قيادات شيعية على غرار تلك الدعوة التي أطلقها مقتدى الصدر في العراق والتي وجَّهها إلى مَنْ سماهم «شيعية الجزائر»، لتصبغ موضوع «التشيع في الجزائر» بصبغة دولية تؤسس لأرضية للتدخل الخارجي في الشأن الداخلي الجزائري.

ويظهر استشعار التهديد الذي يمثله توسع دائرة التشيع في أوساط المجتمع الجزائري، من خلال التحقيقات التي فتحتها السلطات الجزائرية في بعض ولايات الجزائر عن ظاهرة الدعوة للتشيع ومتابعة استخباراتية لبعض رموزها لمعرفة حقيقة ما يروج له في الأوساط الشعبية خاصة، فضلاً عن العلاقات مع الخارج، وكذا إقدام وزارة التربية على إصدار قرار بتوقيف 11 «متشيعاً» عن التدريس في الجزائر، وهي

سابقة فريدة من نوعها⁽⁴⁹⁾. ويبدو أن السلطات الجزائرية تأخذ على محمل الجد تنامي ظاهرة التشيُّع، وأن السلطات «تحرص على الحيولة دون وصول المتشيِّعين إلى المنابر الدينية»⁽⁵⁰⁾، مما يعطي الانطباع عن مدى تخوف السلطات من انتشار التشيُّع بين الجزائريين، خصوصاً في الأحياء الشعبية والمدارس الثانوية، وهي التي تمهد لوضع لبنة للنفوذ الإيراني في المنطقة على غرار ما يحدث في العراق وسوريا.

خاتمة

من خلال ما تقدّم يتبيّن أن السياسة الخارجية الإيرانية القائمة على أساس مبدأ «تصدير الثورة» الذي يحكمه منطق الثورة (الأيديولوجيا) قد أصبح مصدر قلق للمجتمع والنظام الجزائري على حد سواء، خصوصاً في ظل تعاظم الأدوار الإيرانية في كامل منطقة الشرق الأوسط، بما جعل كثيرين يعتقدون أن الجزائر مرشحة أن تكون العاصمة الخامسة ضمن عواصم النفوذ الإيراني بعد بغداد ودمشق وبيروت وصنعاء، التي تدين بالولاء لإيران وللولي الفقيه (مرشد الثورة)، الذي بإمكانه تحريك الجماعات والطوائف الشيعية عبر كامل المجتمعات العربية، ومن تم يصبح الخطر أعمق من كونه خطراً عقائدياً هوياتياً، ليتحوّل إلى خطر سياسي ذي بُعد استراتيجي، خصوصاً أن السعي الإيراني لتنفيذ هذا التصوّر بتصدير الثورة تجاه الجزائر مثلته نشاطاتها التي تمتد لفترة العشرية السوداء في الجزائر (بين 1990 و2000)، من خلال ربط الاتصال بين القيادات الإيرانية وبعض قيادات التيار الإسلامي، التي استفادت من دورات تدريب على العمل العسكري، والدعم المالي⁽⁵¹⁾، ووصولاً إلى النشاط الحثيث الذي يقوم به الملحق الثقافي بالسفارة الإيرانية بالجزائر، ودعوات الزعيم الشيعي العراقي مقتدى الصدر شيعة الجزائر للخروج إلى العلن.

ومن جهة أخرى يبدو أن المخاطر المحدقة بالأمن القومي الجزائري جراء سياسة إيران الخارجية القائمة على المحدد المذهبي تتبع من التركيز على منطقة توصف بأنها منطقة مستهدفة نظراً لتمييزها اللغوي (منطقة القبائل)، وفي حال تمكّنت إيران من بسط نفوذها، وتحقيق اختراق لهذه المنطقة بتوسيع رقعة المتشيِّعين فيها، فإنه من غير المستبعد أن تحولها إلى ورقة ضغط ضد الجزائر، وإلى أداة ابتزاز للسيطرة على قراراتها ومواقفها السياسية، خصوصاً وأنّ إيران سبق أن قامت عن طريق المزاجية بين أيديولوجيتها وبراغماتيتها بتطوير العلاقة مع جبهة الإنقاذ في الجزائر خلال بداية تسعينيات القرن الماضي، وفي المستقبل لن تتوانى في التضحية بعلاقاتها مع الجزائر لدعم الموالين لها من المتشيِّعين، إذا رأت أنهم أصبحوا قوة يمكن الاعتماد عليها لخدمة

وتحقيق مصالح تفوق مصالحها القائمة مع النظام الجزائري، ونقطة ارتكاز فاعلة لتنفيذ مخططها التوسعي في المنطقة.

إنّ المخاوف الجزائرية من توسع دائرة التشيُّع لا تنطلق من عدم، لا سيما ان هناك رغبة إيرانية في تحقيق وجود مسلح لها في الجزائر، خلفيته أيديولوجيا تصدير الثورة التي هزمت منطق الدولة، وأداته الجماعات الإسلامية المسلحة -حتى تلك ذات الانتماءات السنيّة- التي رأت في النموذج الإيراني مُلهماً لها وقدوة في مراحل سابقة، قبل أن تقتنع القيادات الإيرانية بأهمية خلق أقلية شيوعية في الجزائر -ذات الوحدة المذهبية- تُستخدم لزعزعة الأمن القومي الجزائري من خلال استهداف وحدتها المذهبية، وجعل ذلك منفذا لضرب استقرار الجزائر ضمن منطق «الثورة» الذي غلب منطق «الدولة» في دولة الملالي في إيران.

وعلى هذا ما لم تسارع الجزائر إلى تطويق المد الشيعي الذي تشرف عليه السفارة الإيرانية في الجزائر بقيادة الملحق الثقافي في السفارة أمير موسوي، فإن الأمور قد تسير نحو الأسوأ كسيناريو يجد سنده في التجربة التاريخية التي تؤكد التورط الإيراني في علاقات مشبوهة مع جماعات إرهابية وقيادات جبهة الإنقاذ خلال عشيرة التسعينيات، بطريقة مباشرة أو عبر ذراعها العسكرية في لبنان ممثلة في «حزب الله» اللبناني، من خلال الإشراف على تدريب بعض القيادات الإرهابية الناشطة في الجزائر.

الهوامش

- (1) العقيدة «هي حكم احتمالي ذاتي نُص عليه صراحة أو ضمناً في شكل تأكيد أو مقولة، وحين تنتظم العقائد بشكل مترابط في ذهن الفرد فإنها تشكل نسقاً عقدياً (Belief system)، والعقائد هي التي توجّه الفرد نحو سلوك معين، أي إن لها وظيفة سلوكية على نفسية صانع القرار، إذ إنها تؤثر في إدراكه تجاه قضايا معينة». انظر: محمد السيد سليم: تحليل السياسة الخارجية، الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية القاهرة، 1998، ص 398، 397.
- (2) لويد جنسن: تفسير السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 84.
- (3) إن المذهبية تشير إلى اختلاف المذهب ضمن الدين الواحد (وهو في حالة الدراسة الدين الإسلامي)، فيمكن تعريف المذهبية التي يقصد بها التنوع المذهبي أو الاختلاف المذهبي في إطار الدين الواحد بأنها التنوع استناداً إلى اختلاف الانتماء إلى المذهب الديني إلى سنة وشيعة. انظر: مرنا وليد محمد نصار: «المذهبية في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الشرق الأوسط (2003-2015)»، موقع المركز الديمقراطي العربي، 18 يناير 2016. goo.gl/3jhyB6
- (4) لويد جنسن: مرجع سابق، ص 84-85.
- (5) Werner Levi: «Ideology, Interests, and Foreign Policy», International Studies Quarterly - 14 March 1970, Pp 31-1.
- (6) لويد جنسن: مرجع سابق، ص 112.
- (7) المرجع ذاته.
- (8) عادل علي عبد الله: محركات السياسة الإيرانية في الخليج العربي، بيروت: دار مدارك للنشر، الطبعة الثانية، 2012، ص 60.
- (9) عياد البطنجي: أنماط السياسة الخارجية الإيرانية، مجلة آراء حول الخليج، فبراير 2011. goo.gl/LKYTti
- (10) دستور جمهورية إيران الإسلامية: إصدار وزارة الإرشاد الإسلامي، الطبعة الأولى، 1409 هـ، طهران، ص 97.
- (11) محبوب الزويدي: العبء المذهبي: العوامل الحاكمة للسياسة الإيرانية تجاه العالم العربي، السياسة الدولية، 15 مارس 2017. goo.gl/dzqinv
- (12) محمد المختار الفال: «البعد الطائفي في السياسة الإيرانية»، جريدة الحياة، 18 يناير 2017. goo.gl/ELU8X3
- (13) روح الله الخميني: الحكومة الإسلامية، الطبعة الثالثة، ص 50 وما بعدها.
- (14) دستور جمهورية إيران الإسلامية: مرجع سابق، ص 49 و76.
- (15) عيساوة أمينة: الدور الإقليمي لإيران في النظام الشرق أوسطي بعد نهاية الحرب الباردة، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009/2010، ص 69.
- (16) الملامح العامة للسياسة الخارجية الإيرانية: موقع الراصد، 11 سبتمبر 2006. goo.gl/PnZSmt
- (17) معمر فيصل خولي: «البعد الطائفي في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول المشرق العربي»، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 19 يناير 2016. goo.gl/ZYMCrM
- (18) وإيران التي رسمت مجموعة من الدوائر التي تتحرك في إطارها لتصدير «ثورتها»، والتي لم تكن تعني سوى تصدير المذهب الشيعي، الذي اعتمدته النخبة الجديدة في طهران كمذهب رسمي للدولة، بعدما كان هذا المذهب قد تم ترسيمه كمذهب رسمي لإيران عام 1501 في عهد الدولة الصفوية لمواجهة الإمبراطورية العثمانية السنية المذهب. انظر عيساوة أمينة، مرجع سبق ذكره، ص 68.
- (19) Mohamed Nabil: «L'Iran et les pays arabes, une politique ambivalente». goo.gl/wsk6vX
- (20) معمر فيصل الخولي: مرجع سبق ذكره.
- (21) عياد البطنجي: مرجع سبق ذكره.
- (22) المرجع السابق نفسه.
- (23) سبوتنك عربي: لبنان يعترض على بيان الجامعة العربية حول إيران و«حزب الله»، 1 نوفمبر 2016. goo.gl/dkmjMZ
- (24) معمر فيصل خولي: مرجع سبق ذكره.
- (25) بعد اقتحام السفارة الأمريكية شهر نوفمبر 1979، قام المحتجون من أنصار الخميني باحتجاز 50 دبلوماسياً أمريكياً، لم يتم الإفراج عنهم إلا بعد الوساطة الجزائرية.
- (26) قامت الجزائر بلعب دور الوسيط في محاولة لإنهاء الحرب العراقية-الإيرانية، معتمدة على خبرتها السابقة، إذ سبق لها أن تمكنت من إقناع الطرفين العراقي والإيراني (الشاه رضا بهلوي والرئيس صدام حسين) بتوقيع اتفاق الجزائر عام 1975 بإشراف الرئيس هواري بومدين، والمتعلق بالنزاع حول شط العرب، وهو النزاع الذي عاد إلى الواجهة بعد وصول الخميني إلى السلطة في إيران.
- (27) موقع القوات اللبنانية: «الحركات الأصولية»... في خدمة الخمينية!، 1 ديسمبر 2010. goo.gl/zXWJ9W
- (28) أنور مالكة: أسرار التشيع وعلاقته بالإرهاب في الجزائر.. الحلقة الخامسة: العلاقات الجزائرية-الإيرانية بين المدّ والجزر، بوابة الشروق، 30 يونيو 2011. goo.gl/NgsKWh
- (29) السيد عوض عثمان: العلاقات الجزائرية الإيرانية: من القطيعة إلى بدايات الانفراج، في مجلة مختارات إيرانية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 52، نوفمبر 2004. goo.gl/p6YcJ3
- (30) حمدي بشير: التغلغل الإيراني في دول المغرب العربي.. الآليات والتداعيات وخيارات المواجهة، الرياض: مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، 1439 هـ، ص 96.
- (31) موقع القبائل الجزائرية: هل الجزائريون شيعة أم سنة؟.. ابن خلدون يرد على آيت الله أويحي. goo.gl/f4fDbN

- (32) بوزيدي يحيى: البحث عن الذات: المتشيعون في الجزائر وأزمة الهوية، تاريخ الاطلاع في 10/03/2017. goo.gl/cvxG5D
- (33) عمر روابحي: التشيع في الجزائر بين الظاهرة الطبيعية وصناعة الأقلية، مركز بريك للدراسات والأبحاث، 2016، ص 2. goo.gl/yuTxvH
- (34) عمر روابحي: مرجع سبق ذكره.
- (35) جريدة الصوت الآخر: «الصدر يدعو شيعة الجزائر للتحرك ويتهم على السلفية»، الثلاثاء 10 نوفمبر 2015. 9phXeA/goo.gl
- (36) حمدي بشير: مرجع سبق ذكره، ص 104-107.
- (37) بوزيد يحيى: مرجع سبق ذكره.
- (38) عبد السلام سكية: السلطات الجزائرية توقف مئات العائدين من كربلاء وقم، موقع جريدة الوطن الجزائرية، 23 نوفمبر 2017. goo.gl/zEmfzQ
- (39) إبراهيم الهواري: علاقة مصالح أم خضوع للأقوى؟ الجزائر وإيران، سياسة بوت، 3 يناير، 2016. تاريخ الاطلاع 01 فبراير 2017. goo.gl/YGFL7n
- (40) Alter Info: Algérie: «Nous refusons toute référence venant du Golfe arabe ou persique», 09 Apr.2017. goo.gl/bh1C1s
- (41) أنور مالك: أسرار التشيع... مرجع سبق ذكره.
- (42) المرجع السابق نفسه.
- (43) أفشان أستوار: المعضلات الطائفية في السياسة الخارجية الإيرانية: حين تتصادم سياسات الهوية مع الاستراتيجية، معهد كارنيغي، 30 نوفمبر 2016. goo.gl/mPwx8U
- (44) جلال مناد: الصدر يدعو إلى نصرّة شيعة الجزائر لتثبيت حقوقهم، إرم نيوز، 18 نوفمبر 2015. 63CUf3/goo.gl
- (45) صحيفة العرب: مقتدى الصدر يحرض شيعة الجزائر على ممارسة طقوسهم علناً، 12 نوفمبر 2016. goo.gl/VK8CEc
- (46) قناة العربية: وزير الشؤون الدينية الجزائري يحذر من مد شيعة يضرب بلاده، 23 نوفمبر 2016. goo.gl/HPPpLsC
- (47) حمدي بشير: مرجع سبق ذكره، ص 104-107.
- (48) أنور مالك: «الشيعة والتشيع في الجزائر: حقائق مثيرة عن محاولات الغزو الفارسي»، شبكة الدفاع عن السنة. goo.gl/fjJRmp
- (49) الشيعة والتشيع في الجزائر: حقائق مثيرة عن محاولات الغزو الفارسي-1، مركز العصر للدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، 28 مارس 2014. goo.gl/LrLt88
- (50) المرجع السابق نفسه.
- (51) بوزيدي يحيى: هل دعمت إيران الإرهاب في الجزائر؟، بالراصد، 5 مايو 2016. goo.gl/F5CdJN